معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (6)

قطاع غزة ما بعد الحرب:
رؤى وتحليل مقارن لخطط التعافي وإعادة الإعمار والسيناريوهات السياسية

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

آب 2026

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

قطاع غزة ما بعد الحرب: رؤى وتحليل مقارن لخطط التعافي وإعادة الإعمار والسيناريوهات السياسية

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المعقبون: د. عمر شعبان، مؤسس ومدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية – قطاع غزة

يارا السالم، منسقة الفريق الفني لإطار عمل فينيق غزة

ملخص سياساتي (6)

آب 2026

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2026 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أعد هذا الملخص بدعم من وبالشراكة مع:

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

الآراء الواردة في هذا الملخص تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل (مكتب فلسطين والأردن).

1- الخلفية

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لقاء طاولة مستديرة بعنوان "قطاع غزة ما بعد الحرب: رؤى وتحليل مقارن لخطط التعافي وإعادة الإعمار والسيناريوهات السياسية" ناقشت الورقة الخلفية خطط إعمار غزة ما قبل الحرب وما بعدها، مع التركيز على وتيرة الحراك التخطيطي منذ حرب أكتوبر 2023، وخطط بعد وقف إطلاق النار في كانون الثاني 2025. استنتجت الورقة بأن بعض هذه الخطط ينطوي على تصورات حول كيفية إعادة تنظيم الحياة في قطاع غزة: من يتحكم بالمكان؟ ومن يشرف على السكان؟ وما الذي يُعاد بناؤه؟ وكيف؟ ولمن؟ ما الذي سيحدث للسكان النازحين، ومن يملك منهم الحق في العودة؟ أي أن إعادة الإعمار لا يتم فقط بالإسمنت والحديد، بل يجب أن يمتد إلى بناء مقدرات المجتمع والكادر البشري. وهذا يعني أن الإعمار كمفهوم هو عملية إنتاج سياسي واقتصادي ومكاني، وإعادة تكوين مختلف مناحي المجتمع، وليس مجرد مجموعة من المشاريع أو البرامج الإغاثية التي تندرج ضمن التعافي.

لذلك ركزت الورقة الخلفية على المقارنة بين الخطط وإبراز المآخذ الخاصة بكل خطة، مع تقييم كل خطة وفقا لمعايير محددة وهي تسعة معايير بهدف تحديد الموقف الرسمي للتعامل مع كل معيار ومع كل خطة من حيث القبول أو الرفض أو التعديل، الأمر الذي أثار نقاشا واسعا حولها. هذه المعايير هي: (1) الجهة المُعدّة للخطة وتمتعها بالشرعية، (2) الجهة/الجهات الفاعلة المقترحة للتنفيذ، (3) مدى مشاركة الفلسطينيين ونوعها، (4) النموذج الأمني والحوكمي المقترح، (5) النموذج الاقتصادي والتمويلي (6) الموقف من قضية اللاجئين والنازحين، وحق العودة، (7) الأفق السياسي بما في ذلك السيادة والتحرر (8) مدى التنسيق مع المؤسسات الفلسطينية، و(9) الاشتراطات والتبعيات المرتبطة بالتنفيذ. وبحسب هذه المعايير فقد تبين وجود خمسة أنماط للخطط، وهي: النمط الأول يتمثل في المقاربة التنموية التقنية. الثاني: يمثل المقاربة السياسية-الأمنية. الثالث، يتمثل في المقاربة الاستثمارية-الخصخصة. الرابع، يتمثل في مقاربة الحوكمة الانتقالية الدولية، الخامس: يمثل المقاربة المجتمعية التشاركية.

من زاوية أخرى، تطرقت الورقة إلى أسس عامة لمدى موائمة الخطط مع المواثيق الدولية والأممية، وذلك بهدف الإجابة على أي من هذه الخطط تتسق مع هذه المواثيق والقوانين الدولية الخاصة بالتهجير والتعويض وحق العودة، حيث تبين أن غالبية الخطط لا تعطي اهتماما بالأبعاد القانونية والمواثيق الدولية. ناقشت الورقة الخلفية أيضا السيناريوهات السياسية المحتملة أو المتوقعة. وفي النهاية أثير نقاش واسع حول ما يفيد المصلحة الفلسطينية، وتقديم مجموعة من النصائح والتوصيات السياساتية لصانعي القرار والعاملين في مجال إعادة الإعمار.

ويتلخص النقاش الذي أثارته الورقة الخلفية في ثلاثة محاور مهمة، هي: تقييم الخطط وفقا للمعايير التسعة (المذكورة أعلاه)، مدى اتساق الخطط مع المواثيق الدولية، السيناريوهات السياسية المحتملة لحالة إعادة الإعمار بحسب الاتجاهات، والأهداف العامة لكل خطة.

2- مخرجات النقاش والتوصيات السياساتية

توافق المشاركون والمعقبون على ضرورة التعاطي مع خطط التعافي وإعادة الإعمار بدراسة جادة، مع التأكيد على أن نقد هذه الخطط لا يعني رفضها بصورة شاملة، وإنما يهدف إلى تقييمها وتوجيهها بما ينسجم مع المصالح الوطنية الفلسطينية، ويضمن أن تسهم جهود التعافي وإعادة الإعمار في تعزيز وحدة الأرض والشعب والمؤسسات الفلسطينية، ودعم مسار التنمية والاستقلال الاقتصادي، وتجنب أي ترتيبات قد تؤدي إلى إضعاف الدور الفلسطيني في تحديد أولويات الإعمار أو إدارة مساراته.

وفي هذا السياق، أشار المشاركون إلى الخطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها أحد الأطر التي يمكن البناء عليها في جهود التعافي وإعادة الإعمار، نظرا إلى تركيزها على وحدة الأراضي الفلسطينية بين قطاع غزة والضفة الغربية، وربطها بين التعافي وإعادة الإعمار والأولويات الوطنية والتنموية. كما توفر الخطة، بما تتضمنه من أسس وبرامج تنموية، أرضية يمكن البناء عليها في تطوير رؤية فلسطينية متكاملة لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

وأظهر التحليل المقارن تفاوتا في مقاربات الخطط المطروحة وموقع الأولويات الفلسطينية فيها، بما يؤكد أهمية تبني رؤية وطنية متكاملة للتعافي وإعادة الإعمار، تضمن دوراً فلسطينياً فاعلاً في تحديد الأولويات والتخطيط والتنفيذ.

وبناءً على ذلك، برزت الحاجة إلى تعزيز وحدة الأرض والشعب والمؤسسات الفلسطينية، وتطوير إطار سياسي ومؤسسي توافقي يقود عملية التعافي وإعادة الإعمار، بما يؤكد الترابط الجغرافي والمؤسسي بين قطاع غزة والضفة الغربية. وتُظهر المقارنة أن الخطط التي لا تضمن دورا فلسطينيا فاعلا في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات قد تواجه تحديات أكبر من حيث القبول والاستدامة، حتى وإن بدت قابلة للتنفيذ أو التمويل على المدى القصير.

بناءً على النقاش والورقة الخلفية نورد أبرز التوصيات السياساتية التالية:

أولا- توصيات عامة ذات بعد سياسي واقتصادي كأسس يجب التمسك بها

- ضرورة وجود دور سياسي وسيادي فاعل للسلطة الفلسطينية في مشاريع إعادة الإعمار
- التأكيد على أن أي إطار لإعادة الإعمار ينبغي أن يستند إلى الشرعية الفلسطينية، وأن يضمن المشاركة الفاعلة للمؤسسات الفلسطينية، ويحافظ على الحقوق السيادية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.
- مراجعة أي خطة أو مبادرة لإعادة الإعمار في ضوء القانون الدولي وحقوق الإنسان، وضمان احترام حقوق الملكية والتعويض وجبر الضرر ومساءلة الجهة المسؤولة عن التدمير.
- بدء العمل على إعادة تأسيس نهج اقتصادي وسيادي قصير الأمد يهتم بالإغاثة وتفعيل الأنشطة الاقتصادية، ونهج طويل الأمد، يرتكز على أسس السيادة الفلسطينية والتحرر من الاشتراطات.
- التركيز على ضرورة تغطية الخطط لكافة مجالات الإسكان، والبنية التحتية والمرافق العامة، والتعافي الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، والصحة والحماية الاجتماعية، والعديد من القطاعات الأخرى ذات الأولوية.
- العمل الدؤوب مع كافة الجهات الدولية والإقليمية لإزالة قيود الاحتلال لتسهيل مهمات إعادة الإعمار.

ثانيا- توصيات ذات علاقة بشمولية التخطيط

ينبغي أن تشمل الخطط كافة الموضوعات ذات العلاقة بالتعافي والإعمار في آن واحد، وهذا يتطلب ضرورة تغطية الخطط لكافة المجالات المذكورة أدناه:

1. **الإسكان وإعادة الإعمار العمراني:** إعادة بناء المساكن، والتخطيط الحضري للأحياء، وإدارة الأراضي، وتطوير المساحات العامة.
2. **البنية التحتية والمرافق العامة:** الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والاتصالات، وشبكات النقل.
3. **التعافي الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص:** دعم الأعمال والمنشآت الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، وتسهيل التجارة، وتعزيز سبل العيش.
4. **الصحة والحماية الاجتماعية:** إعادة تأهيل المرافق وتوفير الخدمات الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، وبرامج المساعدة الاجتماعية، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية.

ثالثا- توصيات ذات علاقة بتسهيل وتسريع الانطلاق نحو التنفيذ العملي

- توظيف أدوات القانون الدولي والجهود الدبلوماسية والضغط السياسي من قبل الأطراف الفلسطينية والدولية ذات الصلة للدفع نحو إزالة القيود والعقبات التي تعيق تنفيذ برامج التعافي وإعادة الإعمار.
- ضرورة إحداث توافق وطني فلسطيني وتوحيد رؤية سياسية فيما يتعلق بمشاريع إعادة الإعمار.
- بناء اقتصاد إنتاجي محلي، من خلال منح القطاع الخاص الفلسطيني دورا محوريا في عملية إعادة الإعمار.
- تعزيز دور الهيئات المحلية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كشركاء في تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.
- تنسيق جهود المؤسسات الدولية وتركيزها ضمن مسار واحد وغير مشتت.